### مشاورات روسية أميركية أردنية حول الهدنة

# واشنطن تلتحق بمسار أستانا من دون أن تستقله

**الوطن – وكالات**

حرصت موسكو على إيضاح أنها تتواصل مع الجانب الأميركي حول إقامة «مناطق تخفيف التصعيد» في سورية بموجب ما نص عليه اتفاق أستانا، وذلك بعد أن تسربت أنباء عن اقتراب الجانبين من التوصل إلى هدنة جديدة في كل من الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي، وبعد أيام من إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن هدنة جديدة في منطقة سورية معقدة.

التوضيح الروسي جاء مترافقاً مع استكمال روسيا والأردن لمفاوضاتهما بشأن منطقة تخفيف التصعيد بجنوب غرب سورية، وإعلان عمان عن أن الاتفاق بشأن هذه المنطقة بات في مراحله النهائية.

ويأتي حرص الأميركيين على تمديد الهدنة باتجاه هاتين المنطقتين جراء خشيتهما من هزيمة المسلحين على يد الجيش، وأيضاً في التحاق واقعي بمسار أستانا والتفاوض على نتائجه مباشرة مع الروس، وإن اقتصرت المشاركة الأميركية في محادثات العاصمة الكازاخية على الرقابة.

وتوحي خريطة العمليات العسكرية والجهود الدبلوماسية بالكثير من التطورات المستقبلية. فالروس توسطوا في اتفاق تهدئة في القلمون الشرقي، وسط قبول عدد من الميليشيات المسلحة ورفض أخرى، وإلى الغرب تتواصل تحضيرات الجيش العربي السوري وحزب الله اللبناني بدعم روسي لإطلاق معركة الجرود على الحدود السورية اللبنانية، أما إلى الشرق فيواصل الجيش التقدم باتجاه ريف دير الزور الغربي وريف حمص الشرقي، في حين تعلن ميليشيات مسلحة قريبة من المحور الأميركي قرب إطلاق عملية ضخمة لتحرير دير الزور من تنظيم داعش الإرهابي، مؤكدين أن العملية المدعومة من التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، ستبدأ قبل نهاية معركة الرقة.

في موسكو، علق نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف على تصريحات الرئيس ترامب حول الجهود للتوصل إلى «هدنة ثانية» في سورية، قائلاً: إن «الجانب الروسي على اتصال بالشركاء الأميركيين حول إقامة مناطق تخفيف التوتر بسورية، والمواضيع الأخرى المطروحة للنقاش في سياق عملية أستانا للتفاوض حول التسوية السورية». وتابع ريابكوف المسؤول في الخارجية الروسية عن العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، والذي يتولى التفاوض مع نظيره الأميركي توماس شانون قائلا: «من الطبيعي أنه مع تسريع وتائر العمل على هذا الاتجاه وتراكم الخبرة، فإن ذلك يتيح لنا مواصلة اتصالاتنا بهذا الشأن وتعميقها».

وفي وقت سابق من يوم أمس، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء عن مصدر وصفته بالمطلع، قوله إن روسيا والولايات المتحدة الأميركية قد تعلنان هدنة ثانية في سورية، تشمل ريف حمص، والتي أعلنتها كل من تركيا، روسيا وإيران منطقة تخفيف تصعيد بموجب اتفاق أستانا لشهر أيار الماضي.

وأوضح المصدر، أن خبراء، من أميركا وروسيا، يجرون مشاورات في إحدى العواصم الأوروبية حول هذا الموضوع. وتوقع أن يتم الإعلان عن الهدنة قبل الجولة القادمة من اجتماعات أستانا، المقررة في شهر آب المقبل، ورجح أن يبدأ سريان وقف إطلاق النار، في أواسط الشهر المقبل. وأضاف: «على الأرجح، ستشمل الهدنة حمص، وربما الغوطة الشرقية».

من جانب آخر، تناول وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع نظيره الأردني أيمن الصفدي خلال مكالمة هاتفية جاءت استمراراً لمحادثات هاتفية جرت بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والملك الأردني عبد الله الثاني الأسبوع الماضي، القضايا الإقليمية الملحة، ولاسيما تسوية الأزمة السورية. وبحث لافروف والصفدي الإجراءات التي تتخذها روسيا والأردن وبعض الدول الأخرى لإحلال نظام وقف إطلاق النار في سورية، ولاسيما في سياق تنفيذ المذكرة الموقعة من قبل ممثلي روسيا والأردن والولايات المتحدة في ٧ تموز الجاري حول إقامة منطقة لتخفيف التصعيد جنوب غربي سورية. كما تم خلال المكالمة التشديد على ضرورة احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها بمراعاة أحكام القرار الدولي رقم ٢٢٥٤.

وفي عمان، كشف وزير الإعلام الأردني، محمد المومني، أن آلية مراقبة وقف إطلاق النار في مناطق جنوب غرب سورية، التي اتفق عليها الأردن وأميركا وروسيا ضمن اتفاق عمان، وصلت إلى مراحلها النهائية.

وأشار المومني، وهو المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية، في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا»، إلى أن اتفاق عمان يهدف لدعم وقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية بين قوات الجيش العربي السوري والقوات الموالية لها و«قوات المعارضة السورية المسلحة»، مبيناً دور وأهمية الاتفاق في تعزيز جهود ترسيخ الأمن والاستقرار في سورية ودعم الجهود الساعية إلى حل سياسي بين جميع أطراف الأزمة السورية، بالإضافة إلى تسهيل عملية وصول المساعدات الإنسانية إلى السوريين.

وشرح المومني رؤية الأردن للاتفاق باعتباره خطوة مهمة لدعم التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية والقضاء على الإرهاب، وبالتالي ضمان أمن الحدود وعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، مشدداً على أن أمن واستقرار سورية يعد مصلحة إستراتيجية للمنطقة. وأكد أن اتفاق عمان يعد اختباراً وتحدياً لروسيا وأميركا بصفته نقطة تحول وسابقة يسعى البلدان للبناء عليها لحل النزاع السوري.

وسبق لمبعوث الرئيس الأميركي الخاص لـ«التحالف الدولي» لمكافحة داعش الذي تقوده أميركا بريت ماكغورك، أن أشاد بدور روسيا في نشر مراقبين لمنع انتهاكات وقف إطلاق النار.

وفي السياق ذكرت مواقع الكترونية معارضة، أن اجتماعاً ضم عدداً من قياديي ميليشيا «الجبهة الجنوبية» مع خبراء أميركان وروس وأردنيين، أول من أمس، في العاصمة الأردنية عمان، بهدف بحث هدنة جنوب غرب سورية.

وقالت المصادر: إن محور الاجتماع «كان حول تثبيت الهدنة في المنطقة الجنوبية من سورية، وآليات وضع مراقبة وقف إطلاق النار».

## عودة العائلات إلى منازلها في قرى بريف حماة الشمالي

عودة مئات العائلات من صوران وطيبة الإمام ومعردس وكوكب ومعان إلى منازلها في ريف حماة الشمالي (سانا)

**الوطن**

شهد ريف حماة الشمالي صباح أمس عودة أهالي صوران ومعردس ومعان وكوكب إلى بلداتهم وقراهم، بعد أن أعلنتها الجهات المختصة مناطق آمنة ومستقرة، وذلك عقب تحريرها من الإرهابيين وتأمينها بالكامل من المفخخات والعبوات الناسفة التي فككتها وحدات الجيش الهندسية.

وأنجزت وحدات الهندسة في الجيش العربي السوري مؤخراً أعمالها في تطهير العديد من القرى والبلدات بريف حماة الشمالي من العبوات الناسفة والألغام التي زرعها الإرهابيون فيها قبل اندحارهم منها خلال عملية عسكرية واسعة نفذها الجيش العربي السوري مطلع نيسان الماضي وانتهت بإعادة الأمن والاستقرار إليها.

وأكد محافظ حماة محمد الحزوري خلال تفقده المنطقة مع مديري الجهات الخدمية أنه تم الإيعاز لجميع المؤسسات الخدمية في المحافظة لتأمين الاحتياجات الأساسية للأهالي خلال مدة أقصاها ٤٨ ساعة بما يمكنهم من العودة لمنازلهم ومعاودة حياتهم فيها. وأشار المحافظ إلى أن «الورشات العاملة لدى المؤسسات الخدمية الأساسية من كهرباء ومياه وهاتف وصرف صحي تعمل على مدار الساعة وبأعلى طاقاتها خلال هذه الفترة بهدف إصلاح وصيانة كل البنى التحتية المتضررة من جرائم الإرهابيين وتجهيزها لتكون جاهزة لخدمة الأهالي».

كما دفع الأصدقاء الروس بقافلات من المساعدات لدعم الأهالي وعودتهم في الريف الشمالي.

## قولاً واحداً

### أوروبا وأزمة اللجوء

**سامر ضاحي**

تشكل اتفاقية «شنغن» أهم المساعي الأوروبية الوحدوية، أبرمتها بعض الدول الأوروبية منذ عام ١٩٨٥، وأطلق عليها اسم القرية الواقعة في المثلث الحدودي بين لكسمبورغ وألمانيا وفرنسا، والتي جرى فيها التوقيع على الاتفاقية التي تفعلت أكثر عام ١٩٩٥ بانضمام دول أخرى، وصولاً إلى انضمام دول ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي أصلاً مثل سويسرا عام ٢٠٠٨، حيث سمحت الاتفاقية بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة فيها كما تضمنت أحكاماً بشأن سياسة مشتركة حول الدخول المؤقت للأشخاص إلى بلدان الاتحاد، بالترافق مع مراقبة الحدود الخارجية، ما شكل فضاءً موحداً بين الدول الموقعة على الاتفاقية، لكن أوضاع القارة الإفريقية وما تبعها من أحداث «الربيع العربي» وخاصة أزمتي سورية وليبيا، ساهمت بخلق أكبر تحد لـ«شنغن» لما أفرزته تلك الأزمات من موجات لاجئين، بدأت تتدفق إلى بلدان الاتحاد ما اضطر الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي إلى المطالبة بوقف العمل بالاتفاقية لمواجهة تلك الموجات.

وتبنت دول «شنغن» خطة بدأت عام ٢٠١٥ في النمسا وألمانيا والدنمارك والسويد والنرويج لمراقبة الحدود الداخلية في «فضاء شينغن»، وتوقعت نهايتها بحلول نهاية عام ٢٠١٦، إلا أن الخطة تم تمديدها أكثر من مرة وصولاً إلى الوقت الحالي.

مفوضية الاتحاد الأوروبي أعلنت في آذار العام الماضي، عن خطة لإعادة تفعيل العمل بـ«شنغن» بالاشتراك مع تركيا التي تعتبر أكبر مصدر لمغادرة اللاجئين إلى أوروبا، لكن هذه الخطة كانت بمثابة مقايضة رغبت فيها تركيا بالحصول على تعهدات بقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي مقابل التعاون مع بلدان «شنغن» وهو ما وقف عائقاً أمام نجاح الخطة الأوروبية.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن أزمة اللاجئين تتعلق ببنيته وتركيبته السكانية من جهة وآثارها السلبية جداً على المدى الطويل اقتصادياً وديمغرافياً من جهة ثانية، حيث يكلف إلغاء العمل باتفاقية «شنغن» الدول الأعضاء فيه نحو ١٢٠ مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة، وقد يكلف فرنسا وحدها أكثر من عشرة مليارات يورو سنوياً، وفق دراسة أعدها مركز بحوث تابع للحكومة الفرنسية منذ مدة قصيرة، ولعل ناقوس الخطر الأهم طرقه رئيس المفوضية الأوروبية جان كلون يونكر في كلمة ألقاها أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ في كانون الثاني عام ٢٠١٦، حذر فيها من مخاطر كبيرة جداً تحدق بفضاء شنغن، و«تهدد بزوالها» وهاجم حينها انتقادات البعض بأن التكلفة الاقتصادية لإجراءات الرقابة عند الحدود باتت كبيرة جداً، متوقعاً أن ينتقل الحديث لاحقاً عن الحاجة إلى العملة الأوروبية الموحدة «اليورو»، في ضوء «تقييد حرية التنقل والسوق الداخلية» وهو كلام يحذر بشكل واضح من خطر تفكك الاتحاد الأوروبي نهائياً.

في الوقت الذي كان بمقدور الاتحاد الأوروبي حل مشكلة اللاجئين في المنبع عبر التعاون مع البلدان التي تعتبر مصدراً للجوء مثل سورية أو ليبيا أو حتى بلدان الاتحاد الإفريقي، من خلال المساهمة في حل أزماتها، سعى اتحاد بروكسل إلى اتخاذ موقف بدا متطرفاً ومتماهياً مع موقف القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، لا بل ساهمت بعض دوله في تمويل الإرهاب وتسليح جماعات راديكالية ومتطرفة في دول مثل سورية وليبيا، وتخلى الاتحاد عن دوره الوسيط فوقع في مستنقع الأزمات التي خلقتها موجات اللجوء، ففي سورية مثلاً لا تزال العقوبات الأوروبية تساهم باستمرار مأساة السوريين، وشكلت أبرز الأسباب التي تقف خلف موجات اللجوء لتبعاتها الاقتصادية، كما ساهمت العقوبات الأوروبية بحق معظم المسؤولين السوريين في وضع الحكام الأوروبيين في حرج التعاون مع الحكومة السورية وهو ما يتطلب وبشكل سريع رفع العقوبات كإجراء حسن نية بداية لتعاون بناء يحل أزمتي الطرفين.

ورغم كل ما سبق إيراده كان القرار المفاجئ للاتحاد الأوروبي الإثنين الماضي مثيراً للسخرية أكثر مما هو استجابة موضوعية لحجم الأزمة التي تواجهه، إذ أقر وزراء خارجيته الـ٢٨ وضع قيود على تصدير القوارب المطاطية والمحركات المنفصلة للقوارب إلى ليبيا في محاولة منه للحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ولكن المعروف مؤخراً أن المهربين باتوا يلجؤون للقوارب الخشبية لتخفيف خسائرهم بعد السياسة التي تنتهجها قوات خفر السواحل الإيطالية عبر حرق القوارب في البحر قبل وصولها إلى البر الإيطالي، فأي استجابة أوروبية هذه؟!

موقف أوروبي آخر لا يرقى إلى حجم التحديات أعلنه وزير التنمية الألماني «غيرد مولر» الأحد الماضي أيضاً كشف فيه أن بلاده ستعمل على إعادة ٢٠٠ ألف لاجئ سوري إلى المناطق الآمنة في جنوب سورية عقب الهدنة التي تم الإعلان عنها في ٩ الشهر الجاري. وما يثير الاستغراب أن هذا من شأنه أن يعرض حياة ٢٠٠ ألف لاجئ سوري للخطر إذ كيف ستتم إعادتهم، وما الطرق التي سيسلكونها، وهل سيكون ذلك عبر الحدود الأردنية أو التعاون مع دمشق، وهل سيتم بناء مخيمات لهؤلاء في الجنوب السوري ومن ثم زيادة معاناتهم أكثر مما حل لهم ولأوروبا.

في ضوء الموقفين السابقين يمكن الاستنتاج، بأن أوروبا لا تزال عاجزة اليوم عن اتخاذ مواقف إنسانية ومطلوبة لمعالجة أزمات تتعلق بوحدتها قبل أي شيء آخر في ضوء ما يكبلها من مواقف سياسية، أبرزها اشتراطاتها على السوريين للانخراط في إعادة الإعمار، وقد يصل بها المطاف فعلاً إلى ما حذر منه يونيكر بعدما شهدنا عملياً انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي العام الماضي، لكن يبدو أن الرئيس الفرنسي الجديد إيمانويل ماكرون تنبه جيداً إلى هذا الخطر، فسعى إلى بلورة موقف فرنسي أكثر اعتدالاً ويقود مسعى داخل اتحاد بروكسل لإجراء انعطافة في سياسة الاتحاد تجاه سورية علها تساهم بحل أزمتها ويجنب اتحاد بروكسل الانزياح نحو «الزوال».

## طهران: الأخبار عن بناء قاعدة إيرانية في سورية «حرب إعلامية»

**وكالات**

وصفت إيران الأخبار التي تم تداولها حول بناء قاعدة عسكرية إيرانية في سورية بأنها «ابتزاز إعلامي وحرب إعلامية»، وأكدت أن الانتصارات التي حققتها المقاومة في سورية غيرت المعادلات التي رسمتها بعض القوى الكبرى والقوى الإقليمية حول سورية، وأكدت مجدداً رفضها للمزاعم الأميركية بشأن استخدام الجيش العربي السوري للأسلحة الكيميائية.

ولفت المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي في تصريح له بحسب وكالة «سانا» للأنباء، إلى أن «وجود إيران في سورية هو بطلب من الحكومة الشرعية السورية»، واصفا الأخبار المتداولة حول بناء قاعدة عسكرية إيرانية في سورية بأنها «ابتزاز إعلامي وحرب إعلامية».

من جانبه أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف رفض بلاده للمزاعم الأميركية بشأن استخدام الجيش العربي السوري الأسلحة الكيميائية في مدينة خان شيخون بإدلب وقال: إن «إيران اقترحت تشكيل فريق للتحقيق وإيفاده إلى قاعدة الشعيرات الجوية إلا أنهم رفضوا هذا الاقتراح».

وأكد ظريف في كلمة له في مركز الأبحاث في مجلس العلاقات الخارجية الأميركية بنيويورك ضرورة إجراء تحقيقات في هذا المجال وقال: «لا يمكن القبول بأن تكون أميركا هي التي تلعب دور القاضي والمدعي العام والمعاقب في الوقت نفسه».

بدوره أكد رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي لاريجاني أن الأميركيين يجب أن يدركوا رسالة نواب مجلس الشورى من خلال موافقتهم بالأغلبية الساحقة على مشروع مواجهة المغامرات والإرهاب الأميركي في المنطقة.

وأشار عقب تصويت المجلس على مشروع «مواجهة المغامرات والإرهاب الأميركي في المنطقة» إلى أن التصويت على مشروع مواجهة الإجراءات الأميركية في المنطقة بالأغلبية الساحقة والاستثنائية يحمل رسالة خاصة حيث يجب أن يدرك الأميركيون مضمونها.

وصدق مجلس الشورى بالأغلبية الساحقة على مشروع عاجل لمواجهة الإجراءات الأميركية في المنطقة حيث صوت ٢١١ نائباً على هذا المشروع.

إلى ذلك قالت الناطقة باسم الخارجية الأميركية هيذر نويرت، في بيان، تلته الإثنين، وفق ما نقل موقع «روسيا اليوم»: «نرحب بالقرار الذي اتخذه اليوم الاتحاد الأوروبي حول فرض عقوبات على ١٦ شخصاً من كبار المسؤولين العسكريين والعلماء من مركز الأبحاث العلمية في سورية لدورهم في تطوير الأسلحة الكيميائية واستخدامها ضد المدنيين».

وكان الاتحاد الأوروبي قرر، أمس، فرض عقوبات على ١٦ عسكرياً وعالماً سورياً.

### المعارك تواصلت في عين دقنة ومرغناز لليوم الثاني

## «قسد» تحذر المغرر بهم من المسلحين.. و«وحدات الحماية» تلمح إلى أسرها جنوداً أتراكاً

**الوطن – وكالات**

حذر الناطق باسم «قوات سورية الديمقراطية – قسد» طلال سلو المغرر بهم من المسلحين المنضوين تحت لواء «درع وسيف الفرات» من استمرارهم في الهجوم على منطقة الشهبا بريف حلب الشمالي، وشن هجوماً لاذعاً على قادتهم، مؤكداً أنهم يتعاملون مع «قسد» ويعملون معها بالسر. وطغت أمس الجهود الوساطة الروسية ما بين «قسد» التي تقوده «وحدات حماية الشعب» الكردية، وميليشيات «الجيش الحر» المدعومة تركياً، حول تبادل أسرى. وألمحت «حماية الشعب» إلى وجود أجانب بين من أسرتهم خلال معارك الإثنين في محيط قرية دقنة، في إشارة مبطنة منها إلى أسرها عناصر من الجيش التركي.

وتواصلت المعارك في ريف حلب الشمالي المترافقة مع قصف متبادل، بين «قسد» من جهة، ومسلحي «الحر»، في محيط منطقة عين دقنة الواقعة إلى الشرق من مطار منغ العسكري. جاءت هذه المعارك العنيفة، بعد تحضيرات متواصلة للقوات التركية وللميليشيات المدعومة منها، للمباشرة بعمل عسكري تهدف من خلاله لاستعادة السيطرة على مناطق خسرتها الميليشيات في أواخر العام ٢٠١٥ وأوائل العام ٢٠١٦، والواقعة بين مدينة مارع ومنطقة دير جمال.

وأعلنت ما يسمى غرفة عمليات «أهل الديار» عن تمكنها من قتل ٢٣ عنصراً من «حماية الشعب» بينهم ثلاثة قادة، وسارعت «الوحدات» إلى الرد عبر نشر صور تظهر قتلى «الحر»، إلى جانب أسير وعدد من الجرحى. ولم يؤكد أي مصدر مستقل ما ذكرته غرفة عمليات «أهل الديار»، على حين كشف «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض عن ارتفاع عدد قتلى المسلحين إلى ١٥ على الأقل منذ ظهر الإثنين، جثث معظمهم لدى «قسد»، بينما أصيب آخرون بجراح متفاوتة الخطورة، وسط معلومات عن وجود قتلى وجرحى من الجنسية التركية. كما أشار المرصد إلى إصابة ٤ من مقاتلي «قسد» أحدهم بحالة خطرة، بينما أسرت «قسد» مسلحاً من «الحر».. في غضون ذلك، وجه الناطق باسم «قسد»، «نداء إنساني وحقناً للدماء إلى عناصر درع وسيف الفرات».

وكتب سلو على صفحته الرسمية بموقع «فيس بوك»: «أقسم بالله أغلب قادتكم (مسلحو سيف ودرع الفرات) مرتبطون معنا وطبعاً مقابل أموال معينة»، معلناً أنه عقد اجتماعات تنسيقية مع أغلبهم، لكنه امتنع في الوقت الحاضر عن ذكر أسماء محددة «حرصاً على سرية المعلومات»، كاشفاً أن هؤلاء لازالوا ينقلون المعلومات لـ«قوات سورية الديمقراطية» وأن منهم من «لايزال يتقابل معنا ويقبض منا سراً»، وقال: «حرصاً مني على الشباب من أبناء بلدي ومنطقتي المغرر بهم، ألا يكونوا ضحية لهؤلاء القواد أقدم هذا النداء حتى يصحوا ويعودوا إلى رشدهم، ولكي لا يستثمروا من هؤلاء ويضحوا بأرواحهم مجاناً».

الناطق باسم «قوات سورية الديمقراطية – قسد» طلال سلو (عن الإنترنت)

واستنكر أن يطلق على قتلى المسلحين وجرحهم والأسير «المغرر بهم» ممن هاجموا عين دقنة لقب «مجاهدين»، معلناً أنهم لم يكونوا سوى «مرتزقة قتلوا مقابل الدولار فخسروا الدنيا والآخرة»، وختم نداءه بالقول: «درع أم سيف أم باقي الأسماء كفاكم غباءً وعودوا إلى رشدكم قبل أن يفوتكم القطار». وفيما وصفتها بـ«مبادرة حسن نية وحقن للدماء»، أبدت «حماية الشعب» استعدادها تسليم جثامين مسلحي غرفة عمليات «أهل الديار» الذين قتلوا الإثنين، معلنةً أنها أخرجت هذا الموضوع من بازار «المفاوضات والوساطات» التي يقودها ضباط روس من قاعدة حميميم الجوية. وجاء في بيان نشرته عبر وسائل التواصل الاجتماعي أنها «فصَلت موضوع جثث القتلى من السوريين حصراً، عن موضوع مفاوضات أو وساطات»، ودعت أهالي القتلى للتواصل بشكل مباشر معها لتسليمهم جثث القتلى. وأوضحت أن المشاركين في المبادرة هم: «جيش الثوار – لواء الشمال الديمقراطي – جبهة الأكراد – جيش العشائر».

ولم تصدر غرفة عمليات «أهل الديار» حتى لحظة إعداد هذه المادة أي رد سواء على نداء سلو أم بيان الوحدات، واكتفى الناطق باسمها عبد الغني شوبك، بالتأكيد أن «العملية العسكرية التي أطلقتها الغرفة» مستمرة.

ونقل المرصد عن مصادر موثوقة: أن روسيا دخلت كوسيط بين القوات التركية والميليشيات من جهة، و«قسد» من جهة أخرى، وذلك بعد إبلاغ الروس من قبل الأتراك حول وجود ٥ جرحى من القوات التركية ووجود نحو ١٠ جرحى آخرين من المسلحين، لم يتمكن المهاجمون من تأمين انسحابهم أو نقلهم من أرض المعركة لتلقي العلاج.

المنظمة الدولية للهجرة
منظمة الأمم المتحدة للهجرة
International Organization for Migration
The UN Migration Agency

The International Organization for Migration in Damascus would like to call for a tender for 400 Sealing-Off Kits to be delivered in Aleppo governorate.

The bidding documents may be collected during the period **19-25 July 2017** exclusively from IOM offices in Damascus and Aleppo at the following addresses:

Mezzeh – East Villas – Youth City Street، Damascus

Martini neighborhood, Shahbaa hotel, Room# 1510, Aleppo

For more information:
Phone:00963 11 6121370 / 75
Ext.: 115 - 415
Email:
IomDamProcurement@iom.int

يعلن مكتب المنظمة الدولية للهجرة في دمشق عن طلب استدراج عروض اسعار لسلة تأهيل سريع عدد /400/ ليتم تسليمها في محافظة حلب

للحصول على دفتر الشروط خلال الفترة **19-25 تموز 2017** يرجى مراجعة مكتب المنظمة الدولية للهجرة في كل من دمشق وحلب حصرا على العناوين التالية:

دمشق، المزة، فيلات شرقية، نزلة جامع الاكرم، شارع مدينة الشباب، مقابل السفارة الاردنية.

حلب، فندق شهباء حلب، حي المارتيني، غرفة 1510

للاستفسار:
هاتف:75 / 00963 11 6121370
تحويلة 115 - 415
بريد الكتروني
IomDamProcurement@iom.int